أزمة دواء تلوح في الأفق

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: «الصحة» تدرس رفع أسعار بعض أصناف الدواء تجنباً لانقطاعها

محمد منار حميجو

كشف رئيس فرع دمشق لنقابة الصيادلة الدكتور حسن ديروان عن لحظ انقطاع لبعض أصناف الأدوية، مؤكداً مخاطبة النقابة المركزية ووزارة الصحة بذلك لتدارك حدوث أي أزمة دوائية في الفترة القادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد ديروان أن وزارة الصحة تدرس تعديل أسعار بعض أصناف الأدوية حتى لا يكون هناك انقطاع لهذه الأصناف وفي الوقت ذاته لا يكون هناك إرهاق للمواطنين في تأمين هذه الأدوية وخصوصاً بعد ارتفاع سعر الصرف أمام الليرة وفق نشرة المصارف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

ولفت ديروان إلى أن هناك استجابة من المعامل لطلب وزارة الصحة بتأمين السوق بالنقص الحاصل وبالتالي فإن المعامل لم تتوقف عن الإنتاج وما زالت تزود السوق بـالأدوية حتى لا تكون هناك انقطاعات لأصناف كبيرة من الأدوية.

وأضاف: إلا أن هناك تقنيناً في بيع بعض الأدوية من المعامل للمستودعات ومن ثم للصيدليات حتى لا ينفد مخزون تلك المعامل بسرعة وبالتالي هذا يؤدي إلى أزمة دوائية، مشيداً بالدور الذي تقوم به لتأمين السوق المحلية بالدواء لأطول فترة ممكنة وعدم توقف إنتاجها.

ولفت ديروان إلى ضرورة أن يكون هناك تأمين للدواء ولو تم رفع سعره بشكل بسيط حتى لا يكون هناك انقطاع للعديد من الأصناف وبالتالي يضطر المواطن للبحث عن البدائل وبأسعار كبيرة ومن هذا المنطلق يصبح ذلك مرهقاً له.

وأشار إلى معاناة الكثير من الصيادلة في تأمين كامل الكميات من الدواء أو الأعداد التي بحاجة توافرها في صيدلياتهم، معرباً عن أمله ألا تطول هذه الفترة وأن يكون هناك حلول سريعة لتدارك أي حدوث لأزمة دوائية كما حدث في الأزمة الماضية.

العلان لـ«الوطن»: بداية أزمة في الدواء وضرورة الاهتمام بالتأمين الصحي

وأكد ديروان ضرورة أن يكون هناك دعم للتأمين الصحي في كل القطاعات حتى لا يكون هناك إرهاق للمواطنين في شراء الأدوية باعتبار أن التأمين الصحي من الممكن أن يحل العديد من المشاكل في هذا الموضوع.

من جهته قال الأستاذ في كلية الصيدلة في جامعة دمشق لؤي العلان: اليوم نشاهد بداية أزمة من خلال انقطاع بعض أصناف الأدوية، مشيراً إلى أن تقنين بعض المعامل في بيع الأدوية للمستودعات يهدد بانقطاع وهمي للعديد من الأصناف وذلك حتى يحافظ المعمل على مخزونه وبالتالي لا تكون هناك خسارات كبيرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد العلان على ضرورة أن يكون هناك تمويل كامل من القطع الأجنبي للمعامل من المركزي لاستيراد المنتجات التي تدخل في صناعة الأدوية حتى لا تكون هناك فوارق أسعار باعتبار أن المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأدوية يتم استيرادها بالكامل، وبالتالي يكون تسعير الأدوية وفق منظومة التسعير لدى الوزارة ولا يكون هناك اختراق لهذه التسعيرة بحجة ارتفاع تكاليف استيراد المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية.

وأكد العلان ضرورة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أثناء تعديل أسعار بعض أصناف الأدوية بألا يكون التعديل مرهقاً للمواطنين بمعنى أن يكون هناك توازن في عملية التعديل بين المعامل والمواطنين، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك اهتمام بالتأمين الصحي باعتبار أنه هو الحل الأمثل في موضوع تأمين الدواء للمواطنين وليس بتكلفة عالية.

٣٠ مليوناً متوسط تكلفة عملية «القلب» في القطاع الخاص

مدير عام «جراحة القلب» لـ«الوطن»: ٧٥٠ عملية جراحة قلبية و٢٥٠٠ «قسطرة» منذ بداية العام «مجاناً».. ونصف الحالات من الشباب

فادي بك الشريف

ارتفاع كبير تشهده عمليات «القلب» في القطاع الخاص بنسب كبيرة جداً لتتجاوز معه تكلفة عملية القلب المفتوح الـ٣٠ مليون ليرة، وبعض العمليات تتجاوز الـ١٠٠ مليون ليرة، فيما تصل تكلفة القسطرة القلبية إلى نحو المليون ليرة سورية.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» بين مدير عام مشفى جراحة القلب الجامعي بدمشق الدكتور حسام خضر أن جميع العمليات في المشفى تجرى مجاناً مع تقاضي رسوم بسيطة ضمن القسم الخاص وهي لا يمكن ذكرها بحيث لا تتجاوز الـ١٠ بالمئة من الكلف خارج المشفى، مؤكداً العمل دائماً على تأمين المستلزمات والتجهيزات اللازمة للقيام بالدور المطلوب على أكمل وجه، علماً أن الوضع مستقر حالياً ضمن المشفى.

وأضاف: يتم إجراء العمليات ضمن نظام دور منتظم باستثناء العمليات الإسعافية العاجلة التي يتم إجراؤها على الفور من دون أي تأخير، علماً أن هناك توصيفاً دقيقاً لحالة كل مريض في المشفى ليصار إلى اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة، ذاكراً أن هناك بعض المواد ليبعض الحالات يتم تأمينها من ذوي المريض لعدم وجودها في المشفى.

وأكد خضر أنه منذ بداية العام تجاوز عدد عمليات الجراحة القلبية الـ٧٥٠ عملية، ذاكراً أن العدد الإجمالي للعمليات السنوية يتراوح بين ١٧٠٠ و٢٠٠٠ عملية تجرى عبر فريق متخصص وكفؤ في المشفى، منوهاً بأن عدد عمليات القسطرة القلبية منذ بداية العام تجاوز الـ٢٥٠٠ عملية ويتراوح العدد سنوياً بين ٤ آلاف و٥ آلاف عملية.

وحسب مدير عام المشفى فإن هناك زيادة بعدد العمليات القلبية خلال السنوات الأخيرة، مع لحظ أن نصف العمليات أو الفئات العمرية الصغيرة (الباكرة) حتى أصبحنا نستقطب حالات مرضية بعمر ٣٠ عاماً وأقل من عام، مبيناً أن نسبة نجاح العمليات ضمن النسب العالمية.

وقال: نعاني صعوبات يتم العمل على تجاوزها بالتعاون والتنسيق مع مشافي الدولة من دون أن نواجه إعاقات مواد غير متوفرة، فمثلاً هناك نقص غرفة جديدة بمختلف الأقسام بما في استيرادها وتأمينها في ظل الظروف والحصار الاقتصادي الجائر.

وقال خضر: يضم المشفى أكثر من ١٠ جراحين، مع وجود ٣ غرف عمليات و١٦ سرير عناية مشددة، مع وجود شعب جراحة وتخدير وعناية وإيكو وقسطرة قلبية والتداخلات غير الجراحية، مضيفاً: يوجد لدى المشفى جهاز طبقي محوري وأجهزة قسطرة قلبية وإيكو، وإيكو عبر المريء، مع تأمين الأجهزة اللازمة لغرف العمليات والعناية.

وبين خضر أنه من المقرر افتتاح ١٢ غرفة جديدة بمختلف الأقسام بما في ذلك الغرف التي تم ترميمها بعد إعادة التأهيل، لاستيعاب عدد إضافي وتقديم نوعية ممتازة بالخدمات الطبية المقدمة، مبيناً أنه تم تركيب مركز تحويل للمشفى وخاصة أن زيادة التجهيزات والغرف بحاجة إلى متابعة الجانب الكهربائي (حمولة زائدة) ناهيك بالاهتمام المستمر بأعمال التأهيل والبنية التحتية.

في المشفى: ٣ غرف عمليات و١٦ سرير عناية مشددة.. وقريباً افتتاح ١٢ غرفة جديدة بمختلف الأقسام

وكان مشفى جراحة القلب الجامعي بدمشق قد أجرى عملية قيصرية نوعية ونادرة بشكل إسعافي لأم حامل عمرها ٢٨ عاماً، مصابة بتسلخ الشريان الأبهر.

وأكد خضر نجاح العملية وولادة الجنين والحفاظ على حياته وحياة الأم، مشيراً إلى أن العملية استمرت لـ٨ ساعات عبر فريق متخصص مع تأمين كل التجهيزات والمستلزمات.

وأكد مدير عام المشفى أن هذا النوع من العمليات ذات درجة خطورة عالية، ونسبة الوفاة فيها تتجاوز الـ٥٠ بالمئة.

٢٤٠ جهاز إنارة بديلة في شوارع اللاذقية

تخصيص معظم اعتمادات المحافظة لمعالجة أضرار الزلزال

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية عامر هلال أهمية تعاون أعضاء مجلس المدينة ومكتبه التنفيذي بما يمكّنهم من أداء دورهم بالشكل الأمثل، مشيراً إلى ضرورة أن يكون الجميع جنباً إلى جنب للنجاح في العمل.

وخلال حضوره اجتماع مجلس مدينة اللاذقية بدورته العادية الرابعة، أكد هلال ضرورة تحسين مستوى الخدمات في مدينة اللاذقية وخدمة أهلها، من خلال متابعة المجلس للقضايا المطروحة أمام الأعضاء والتركيز على دعم الاستثمارات وإدارة أملاك المجلس وزيادة إيراداته بشكل عام.

وشدد هلال على متابعة كل الجوانب الخدمية في قطاعات المياه والكهرباء والنظافة وغيرها، موضحاً أن الاجتماع الذي عقد في المحافظة نهاية الأسبوع المنصرم بحضور وزيري الكهرباء والموارد المائية، تمت فيه مناقشة محاور العمل بالتفصيل في كل أنحاء المحافظة وستكون منعكساته الإيجابية ملموسة خلال أسبوع.

وحول واقع النظافة، ذكر هلال أنه يتم دعم القطاع بشكل مستمر وفق الإمكانات، وأصبح العمل بـ٤٢ ضاغطة بعد أن كان لدى المديرية ٦ ضواغط فقط، مبيناً أنه تم خلال العامين الأخيرين رفد مديرية النظافة بعدد من الآليات بعضها جديد والآخر تم إجراء الصيانة اللازمة له، مع تقديم «كونسات» آلية للمديرية، سيتم استلام واحدة جديدة من المنطقة الحرة قريباً، منوهاً أن حاجة المدينة من العمل لثلاثة أضعاف العمال الحاليين الذين يبذلون جهوداً كبيرة للقيام بواجباتهم على مدار الساعة.

وشدد هلال على أهمية تعاون المواطنين فيما يخص النظافة، والتزامهم بتعليمات وقانون النظافة، وعدم رمي النفايات في غير مكانها، مشيراً إلى عمل المحافظة على تعزيز ثقافة عدم رمي النفايات في غير مكانها ونشر الوعي بين كل الجهات.

وذكر المحافظ أن مجلس المدينة يصدر استلام ٢٤٠ جهاز إنارة بالطاقة البديلة، سيتم تركيبها قريباً في مواقع تم اختيارها وذات أولوية، مشيراً إلى العمل على معالجة اللوحات الإعلانية العشوائية والمخربة، بحيث لا تؤثر في حركة السير والرؤية.

وأشار محافظ اللاذقية إلى ضرورة تفعيل دور الفعاليات الاقتصادية في المجالات الخدمية بما يعود بالمنفعة على الجميع، لافتاً إلى أن ارتفاع التكاليف ولاسيما عقب كارثة الزلزال يؤثر في مجمل الخدمات ومنها صيانة الطرقات وتعبيدها وتأهيل الأرصفة والحدائق، مع تخصيص معظم الاعتمادات في المحافظة والإعانات من الحكومة لمعالجة الأضرار في البنى التحتية وتجهيز البنى التحتية للمساكن المؤقتة للمتضررين من الزلزال، مشيراً إلى تأثر أعمال هدم الأبنية المتضررة وترحيلها بهذا الجانب.

فيما يخص المساعدات التي وصلت إلى المحافظة، بيّن هلال أنها كانت ترتكز على الجوانب الإغاثية والمواد الطبية والغذائية باستثناء بعض المبادرات التي يتم التعاون فيها مع هيئة الهلال الأحمر الاماراتي، وحملت على عاتقها الانتقال إلى مرحلة التعافي.

من جهتهم، طالب أعضاء من مجلس المدينة بضرورة دعم مديرية النظافة بما يلزم من آليات وعمال، وتحسين الواقع الخدمي بما فيه تعبيد الطرقات، وتنفيذ مكاتب السيارات في المنطقة الصناعية.

كما شدد عدد من أعضاء المجلس على ضرورة تحسين واقع النقل خاصة في الأرياف وتفعيل خدمة التتبع على كل وسائل النقل لتخديم المواطنين وتيسير تنقلهم بين الريف والمدينة من دون عناء.

وتمت الإشارة إلى أهمية متابعة الواقع الكهربائي والمائي بما يسهم في تخفيف معاناة المواطنين من استغلال أصحاب الصهاريج في ظل النقص المائي خاصة في مياه الشرب بمحيط المدينة.

ضرورة تفعيل دور الفعاليات الاقتصادية في المجالات الخدمية بما يعود بالمنفعة على الجميع

محافظ القنيطرة يدعو الوحدات الإدارية إلى إشراك المجتمع المحلي في وضع الخطط

القنيطرة- خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران المسؤولية الكبيرة للمجالس المحلية في تقديم كل الخدمات للمواطنين لأنها منتخبة وتمارس دورها وصلاحياتها من خلال التفويض الذي منح لها من الناخبين.

جمران طالب الوحدات الإدارية إشراك المجتمع المحلي في جميع القضايا ووضع الخطط الإستراتيجية للوصول إلى تنفيذها.

وأشار جمران خلال افتتاحه البرنامج التدريبي الذي تقيمه وزارة الإدارة المحلية والبيئة لممثلي المجالس المحلية في المحافظة بهدف تمكينها فنياً ومالياً وقانونياً، إلى الجهود المبذولة للارتقاء بعمل الوحدات الإدارية وتمكين كوادرها لأداء مهامها المنوطة بها وتحسين قدرة الوحدات الإدارية على العمل وأداء واجباتها ومسؤولياتها على أكمل وجه.

وأوضح الأمين العام للمحافظة حسين الأحمد أن البرنامج التدريبي تضمن محاور عديدة ومنها تخطيط وتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية، وتنمية إيرادات الوحدات الإدارية وإدارة مواردها، واختصاصات مجالس الوحدات الإدارية، والتراخيص الإدارية، وأسس التخطيط العمراني لدى الوحدات الإدارية، وتنفيذ التخطيط الجوي، والاستشعار عن بعد والتصوير الجوي، وقوانين الحراج والتشريع المائي والاستثمار السياحي، والطاقات المتجددة وأنظمة الطاقة الشمسية.

يذكر أن البرنامج التدريبي مستمر لغاية السابع والعشرين من تموز الجاري.

٢ ألف مليار دفعتها المصارف للفلاحين ثمناً للقمح

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الزراعة والصناعات الغذائية ياسين صهيوني عن استلام ٧٠١٥٥٦ طناً من القمح من فروع المؤسسة العامة للحبوب في مختلف المحافظات حتى تاريخ أمس الأول، أكثر من ٣٠ بالمئة منها من محافظة حلب.

وأكد صهيوني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السورية للحبوب ومن خلال المصارف الزراعية في جميع مناطق الإنتاج سلمت أكثر من ٢٠٠٠ مليار ليرة للفلاحين من قيمة الحبوب المستلمة.

وأشار رئيس الاتحاد إلى أن عمليات التسويق تراجعت خلال الآونة الأخيرة وأصبحت بحدود ألفي طن يومياً أغلبها من المناطق التي يتم التسويق فيها بشكل مشول، حيث كانت محافظة ريف دمشق قد سوقت يومياً أعلى كمية بين المحافظات في التسويق اليومي وبلغت أمس الأول ٦٣٨ طناً ودرعا في المرتبة الثانية ٤٣٣ طناً يومياً وحمص ١٨٠ طناً يومياً فيما كانت عمليات التسويق اليومية في الحسكة انخفضت إلى ١٥ طناً يومياً، ومجموع ما سوقته الحسكة من القمح خلال الموسم الحالي كان ٥٩٢٩ طناً يقابلها خلال العام الماضي وللفترة نفسها ١٣٨٠٧ أطنان، وحلب سوقت في هذا العام ٢٠٧٩٢١ طناً وحماة ١٩٢٤٦٧ طناً.

وفي تقرير نشرته وزارة الزراعة تظهر التقديرات لموسم القمح هذا العام أن إجمالي الكميات المسلمة للمراكز المحلية بتجاوز ٦٠٠ ألف طن حتى تاريخه، ما يعني أن تقديرات الكمية المنتجة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة مع إضافة الكميات التي يحتفظ بها المزارعون عادة تتجاوز مليون طن، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن مقاربة الوضع الراهن لزراعة القمح في مناطق سيطرة الحكومة بالوضع الذي كانت عليه تقديرات الإنتاج في تلك المناطق قبل كارثة الحرب.

وحسب البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة فإن هناك زيادة ملحوظة في حجم المساحة المزروعة، التي بلغت هذا العام حوالي ٥١٧ ألف هكتار مقارنة بحوالي ٥٠٩ آلاف هكتار في عام ٢٠١٠، أما كميات الإنتاج المتحققة في مناطق سيطرة الحكومة هذا العام فقدرت بحوالي ١،٠٧٧ مليون طن مقابل حوالي ١،١٠٢ مليون طن أي بانخفاض بسيط قدره ٢٦ ألف طن تقريباً، فيما وسطي إنتاجية الهكتار بلغت حوالي ٢٠٨٢ كغ متراجعة بذلك من حوالي ٢١٦٥ كغ، وهذه مؤشرات مهمة على طريق استعادة البلاد معدلات إنتاجها السابقة، والعمل على زيادتها في المرحلة المقبلة.

وكان وزير الزراعة محمد حسان قطنا بين في تصريح سابق أن الوزارة في تقديراتها لموسم القمح الحالي اعتمدت على ٣ مصادر رئيسية للوصول إلى تقديرات دقيقة: المصدر الأول يتمثل في تقديرات اللجان الزراعية الفرعية المشكلة في مديريات الزراعة بالمحافظات، والثاني تقديرات لجان التحقق المشكلة في الوزارة التي اعتمدت تدقيق العينة العشوائية بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء واتحاد الفلاحين، أما المصدر الثالث فهو ثمرة تعاون مع منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» بالاعتماد على الصور الفضائية وتطبيق بعض النماذج الرياضية والإحصائية.

وأشار الوزير إلى أن هناك فرقاً بين تقديرات المصادر الثلاثة، لكنه طبيعي في ضوء ظروف عمل كل مصدر والأدوات المستخدمة، وإنما كان ذلك مفيداً في محاولة الوصول إلى تقدير قريب جداً من الواقع.

ووفقاً لتوزع المساحات المزروعة بالقمح وإنتاجها، فإن بيانات الزراعة تبين أن المناطق الآمنة في محافظة حلب تصدرت قائمة المحافظات في عام ٢٠٢٣ لجهة المساحات المزروعة، حيث بلغت المساحة المزروعة بالقمح فيها نحو ١٣٢ ألف هكتار مقابل حوالي ١٤٢ ألف هكتار في عام ٢٠١٠، وتالياً فإن إنتاج المحافظة كان هو الأعلى أيضاً بين المحافظات، إذ قدر بحوالي ٣٧٣,٥ ألف طن هذا العام بزيادة مقبولة عن عام ٢٠١٠ الذي سجل آنذاك حوالي ٣٦٤ ألف طن، وجاءت مناطق محافظة درعا ثانياً لجهة المساحة المزروعة البالغة حوالي ٨١ ألف هكتار، بزيادة قدرها ٨ آلاف هكتار عن مساحة عام ٢٠١٠.